

الوعي الضريبي

دورية إلكترونية تصدر عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
العدد ٧٢ - ٢٠٢٠/٦/٣ - من ١-٧٣



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

وزير المالية يتفقد مديرية ضريبة غرب عمان وأصحاب المهن



دعا وزير المالية الدكتور محمد العسعس خلال جولة تفقدية لمديرية ضريبة دخل ومبيعات غرب عمان ومديرية أصحاب المهن مطلع العام الحالي إلى ضرورة تبسيط الإجراءات وتذليل أي عقبات تواجه المكلفين أثناء مراجعتهم لمكاتب الدائرة وإنجاز معاملاتهم بسرعة وكفاءة عالية.

ودعا وزير المالية إلى ضرورة إتاحة تقديم جميع الخدمات للمكلفين إلكترونياً دون عناء مراجعة مديريات الدائرة ومرافقها وتسييل إجراءات المعاملات الإلكترونية.

وأكّد العسعس على ضرورة العمل على تلقي ملاحظات المكلفين والمرجعين والعمل على الاستفادة منها في معالجة أي عقبات أو صعوبات قد يواجهها المكلف أو طالب الخدمة.

واستمع الوزير خلال الجولة من المدير العام حسام أبو علي إلى شرح مفصل حول الخطط والإجراءات التي اتخذتها الدائرة لتحسين الإدارة الضريبية والتي شملت استحداث عدد من المديريات والتي كان من ضمنها مديرية أصحاب المهن.

كما واستمع إلى شرح حول إجراءات الدائرة لتطوير العمل ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها الدائرة للمكلفين وتحويل العديد من الخدمات المقدمة للمكلفين إلى خدمات إلكترونية يستطيع المكلف الحصول عليها دون عناء مراجعة مديريات ومرافق الدائرة.

ويذكر أن مديرية المهن قد باشرت أعمالها بعد استحداثها مطلع العام الحالي لخدمة أصحاب المهن بهدف التسهيل عليهم وتبسيط الإجراءات المقدمة لهم وتقديمها بأقصر وقت ممكن وشملت جولة الوزير جميع مراافق المديريتين حيث التقى المراجعين والموظفين واستمع إلى ملاحظاتهم وأرائهم.

ارتفاع تحصيلات الضريبة خلال ٢٠١٩ إلى ٤,٣٢٣ مليار دينار

البيان	٢٠١٨ دينار بليون	٢٠١٩ دينار بليون
أبرادات ضريبة الدخل	899.392	959.770
أبرادات ضريبة المبيعات المحلية صناعة وتجارة وخدمات	2,212.285	2,424.823
مجموع ضريبة الدخل والمبيعات المحلية	3,111.677	3,384.593
أبرادات ضريبة نقل مقطعة على المستورفات	65.708	57.957
أبرادات ضريبة المبيعات على المستورفات	972.346	881.412
مجموع ضريبة النقل والمبيعات على المستورفات	1,038.054	939.369
أبرادات ضريبة الدخل	965.100	1,017.727
أبرادات ضريبة المبيعات	3,184.631	3,306.235
مجموع ضريبة الدخل والمبيعات	4149.731	4323.962

جدول رقم ١

أعلن المدير العام حسام أبو علي ملخصاً لأهم إنجازات الدائرة خلال عام ٢٠١٩ وفقاً للتقرير الأولي السنوي للإنجازات الدائرة وبين أن هناك تطوراً وتحسناً ملحوظاً على الأداء العام للدائرة تمثل في زيادة تحصيلات الدائرة مقارنة بالعام الماضي إضافة إلى تطور أساليب مكافحة التهرب الضريبي والبدء في إجراءات تطبيق نظام الفوترة واتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف تحسين وتطوير الإدارة الضريبية التي تمثلت في الجوانب التحصيلية والإجرائية.

مكافحة التهرب الضريبي

بلغت تحصيلات الدائرة خلال عام ٢٠١٩ حوالي ٤,٣٢٣ مليار دينار مقارنة بـ ٤,١٤٩ مليار دينار تم تحصيلها خلال عام ٢٠١٨ وبلغت تحصيلات الدائرة من ضريبة المبيعات خلال عام ٢٠١٩ ما مجموعه ٣,٣٠٦ مليار دينار مقارنة بـ ٣,١٨٤ مليار دينار تم تحصيلها خلال عام ٢٠١٨ في حين بلغت تحصيلات ضريبة الدخل خلال عام ٢٠١٩ ما مجموعه ١٠١٧ مليون دينار مقارنة بـ ٩٦٥ مليون دينار تم تحصيلها خلال عام ٢٠١٨.

مكافحة التهرب الضريبي

أوضح المدير العام حسام أبو علي أنه نتيجة قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات باعتماد خطة لمكافحة التهرب الضريبي وفقاً لمعايير إدارة المخاطر ومنهجية جديدة تحدد القطاعات والأنشطة التي يتوجب تدقيقها ومتابعة حقوق الخزينة من الضرائب المستحقة عليها استطاعت الدائرة أن تحقق فروقات ضريبية من مكافحة التهرب الضريبي لعام ٢٠١٩ ما مقداره (١٩٨,٧) مليون دينار مقارنة بمبلغ (٥٢,٩) مليون دينار لعام ٢٠١٨ كان من بينها مطالبات ضريبية على غير المسجلين خلال عام ٢٠١٩ بقيمة ١٦٩,١ مليون دينار مقارنة بـ ٢١,١ مليون دينار خلال عام ٢٠١٨ ومطالبات ضريبية على مكلفين مسجلين خلال عام ٢٠١٩ بلغت ٢٩,٦ مليون دينار مقارنة بـ ٣١,٨ مليون دينار خلال عام ٢٠١٨ هذا بالإضافة إلى الغرامات القانونية المرتبة على المكلفين عن الفروقات الضريبية وقال إن القطاعات التي تم التدقيق عليها شملت كل من القطاع الصناعي والقطاع التجاري وقطاع التعليم والقطاع الطبي وقطاع الخدمات وقطاع السلع الخاضعة للضريبة الخاصة. البقية ص ٩.

تأهيل ١١٦ مدققاً ضريبياً للحصول على شهادة مزاولة مهنة المحاسبة القانونية (JCPA)



جرى تحت رعاية المدير العام حسام أبو علي والدكتور طلال أبو غزاله تكريم خريجي الدورات التأهيلية لشهادة مزاولة مهنة المحاسبة القانونية في الأردن (JCPA) بمشاركة ١١٦ مدققاً ومدققة من كوادر الدائرة التي تضمنت خمس دورات تدريبية استمرت على مدار عام ٢٠١٩ وذلك في مقر الإدارة العامة لجمعية المحاسبين القانونيين في الأردن.

وأثنى المدير العام على جهود مجموعة طلال أبو غزاله التي تمثل حفلاً علمياً يفتخر به على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وقدم شكره لمجموعة طلال أبو غزاله ممثلة برئيسها وكافة العاملين فيها لجهودهم الخيرة والمميزة في العديد من المجالات التي تخدم الوطن والمواطن وأشاد المدير العام بجمعية المحاسبين القانونيين في الأردن لما تقدمه من جهود مميزة ورائدة في تأهيل ورفد الساحة الوطنية بكفاءات

مهنية متخصصة جعلت الأردن أول دولة عربية تطبق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وأثنى على المهنية والتخصصية العالمية التي تتمتع بها الجمعية.



وبين أن الدائرة تهدف من خلال عقد مثل هذه الدورات المتخصصة إلى تأهيل المدققين الضريبيين للانتقال من مفهوم التدقيق الذي يتطلب رفع كفاءة المدققين بحيث يصبحوا مؤهلين لتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وحاصلين على إجازة تدقيق الحسابات (المحاسب القانوني) وذلك ضمن محاور الإصلاح الذي تبنته الدائرة للوصول إلى رفع كفاءة التدقيق والتحصيل والتوجه لزيادة الحصيلة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وتطوير الأداء الفردي الذي يفضي إلى تطوير الأداء المؤسسي.

ومن جانبه أعرب الدكتور طلال أبو غزاله عن فخره واعتزازه بالعلاقة التي تربط المجموعة بالدائرة لخدمة الاقتصاد الوطني مشيراً إلى أهمية الضرائب في بناء اقتصادات الدول وما تشكله من أهمية في ازدهارها حيث أن كل دينار يدفع للضريبة هو خدمة للوطن.

وبين أن للمحاسبة دور أساسي في إدارة الإنسان لحياته لأنها تساعده في التخطيط للمستقبل مؤكداً على أن هدف المحاسبة هو اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى الشخصي والمؤسسي.

وأكمل أبو غزاله على أن المحاسبة تعلم الجميع كيفية التخطيط للمستقبل وهدفها النهائي هو اتخاذ القرار الاقتصادي مشيراً إلى أنه إذا فقدت الدول البولصرة في حساب الدخل ستواجهها المشاكل الاقتصادية لذا لا بد من الاهتمام بتطوير مهنة المحاسبة.

وأشاد بجهود الدائرة الرامية إلى التطوير والتحسين المستمر وحث الدائرة على بذل مزيد من الجهد الإعلامية لتوعية المواطنين والمكلفين بأهمية الضرائب التي تشكل العصب الأساس لاقتصاديات الدول.

هذا وقد قام الدكتور أبو غزاله بتسليم مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حسام أبو علي درعاً تقديرية باسم المجموعة وينذر أن هذا النوع من الدورات وهذا العدد من المشاركون يأتي ضمن توجيهات الدائرة الرامية إلى التغيير وبناء القدرات وتطوير المهارات والاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية وتطوير تطبيقات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لتحقيق أهداف الدائرة التي هي جزء أساس من أهداف الاقتصاد الوطني.

ويشار إلى أن جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن تسعى دوماً لتطوير علوم المحاسبة والإدارة وما يتصل بها ويترعرع عنها من مبادئ تطبق على كل أو بعض الخدمات المهنية كما وتسعي أيضاً لتطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك إلى أعلى المستويات المهنية من خلال اهتمامها بالإصدارات المحاسبية ومتابعة كل جديد وحديث في مهني المحاسبة والتدقيق.

المدير العام يلتقي القطاع التجاري في غرفة تجارة عمان



دعا المدير العام حسام أبو علي بداية العام الحالي المكلفين إلى تقديم إقراراتهم الضريبية الإلكترونية جاء ذلك خلال لقائه أعضاء ومتسببي غرفة تجارة عمان وقال إن الدائرة أصدرت الأنظمة والتعليمات المتعلقة بتعديل الإقرار الضريبي بما يضمن للمكلفين تقديمها إلكترونياً لتسهيل العملية مشدداً على ضرورة الإسراع في تقديم الإقرارات الضريبية قبل نهاية المدة القانونية ليتسنى للدائرة استكمال عملية التدقيق والحصول على الديات في حال استحقت للمكلفين.

ولفت المدير العام إلى أنه سيتم صرف ما تبقى من دينات ضريبة القطاع الخاص مبيناً أن الحصول على براءة الديمة من الضريبة سيكون إلكترونياً لدى الجهات الحكومية للتسهيل على التجار والمستثمرين وبين أن هذا اللقاء يأتي لافتتاح مكتب للدائرة داخل الغرفة إلى جانب إطلاق ورش تثقيفية وتوعوية حول قانون الضريبة الجديد بالتعاون مع الغرفة.

وأكّد أبو علي أن أبواب الدائرة مفتوحة أمام الجميع لتلقي الاقتراحات واللاحظات على آليات تطبيق قانون ضريبة الدخل المعدل ليصار إلى معالجتها وحلها فوراً مبيناً أنه تم تعديل إجراءات الحجز التحفظي منتصف العام الماضي ولا يتم الحجز على أموال المكلفين المستحقة عليهم ذمماً مالية إلا من خلال إصدار إشعار أو اتصال هاتفي داعياً المكلفين إلى إبلاغ الدائرة في حال تغيير عنوانهم وتعديلها إلكترونياً.

وأوضح أن الدائرة على استعداد للتعاون مع غرفة تجارة عمان بخصوص إبلاغ المكلفين المستحقة عليهم ضرائب أو ذمماً مالية مشيراً إلى أن هدف الدائرة تحصيل المستحقات وليس الحجز على الأموال وبين أن الحجز يتم على القيمة المطلوبة فقط وليس على كامل الأموال والممتلكات المنقوله وغير المنقوله للأشخاص المترتبة عليهم ذمم مالية وأكّد أبو علي أن معلومات المكلفين لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تتمتع بالسرية التامة ولا يمكن لأي شخص الاطلاع عليها.

وبين أن الدائرة شكلت فرقاً للمسح الميداني بهدف توعية أصحاب المهن وخصوصاً محلات صيانة السيارات التي تجاوزت إيراداتها حد التسجيل لضريبة المبيعات (٣٠) الف دينار لمتهم فرصة التسجيل لدى الدائرة مشيراً إلى أنه سيتم تطبيق القانون بأثر رجعي على غير الملتحمين. **البقية..... ص ٨**

الدائرة تطلب من المدراء الماليين الالتزام بنموذج شهادة الرواتب والأجور والضريبة المقطعة

QP 177-F3

وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

شهادة مجموع الرواتب والأجور والضريبة المقطعة

الصادر بالاستناد لأحكام الفقرة (و) من المادة (١٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

معلومات الموظف			
العائلة	الجده	الاب	الاسم
الرمز البريدي	صندوق البريد	الرقم الوظيفي	الرقم الضريبي
الهاتف	العنوان		
الفرقة	تاريخ مباشرة العمل (التغرين)	مدة العمل الثانية الفترة الضريبية	الفترة الضريبية

الضريبة المقطعة من إجمالي	القيمة	القيمة
رواتب والأجور	دينار	فلس
الرواتب والأجور غير الشهريه	الرواتب والأجور غير الشهريه	
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	
مكافأة نهاية الخدمة عن الخدمات	مكافأة نهاية الخدمة عن الخدمات	
ما قبل ٢٠١٠/١ من	٢٠١٠/١/١	
مكافأة نهاية الخدمة عن الخدمات	مكافأة نهاية الخدمة عن الخدمات	
٢٠١٤/١٢/٢٣ حتى ٢٠١٤/١٢/١	٢٠١٤/١٢/٢٣ حتى ٢٠١٤/١٢/١	
مكافأة نهاية الخدمة عن الخدمات	مكافأة نهاية الخدمة عن الخدمات	
من ٢٠١٥/١ من	٢٠١٥/١ حتى نهاية العمل	
إي مبالغ أخرى	إي مبالغ أخرى	
المساهمة الوطنية		
المجموع	المجموع	

أشهد أن المعلومات المدرجة أعلاه صحيحة و точقة و كافية و غير منقوصة و التي قدمت بدفع ضريبة الدخل المقطعة والمبيدة أعلاه إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

اسم صاحب العمل	الرقم الضريبي
صاحب العمل	التاريخ:

ختم وتوقيع صاحب العمل /

تحت التواقيع تاريخ ٢٠١٩/٨/٤

طلبت الدائرة من كافة المدراء الماليين في القطاعين العام والخاص عدم تزويد أي موظف ومستخدم بأي نماذج غير معتمدة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لشهادات الرواتب والاقتطاعات والالتزام بنموذج شهادة مجموع الرواتب والأجور والضريبة المقطعة نظراً لورود العديد من النماذج المخالفة وغير المطابقة للنموذج المعتمد مما يضطر الدائرة إلى إعادةها إلى المكلفين وذلك استناداً للتغيرات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٨.

ودعت الدائرة المدراء الماليين إلى ضرورة توريد اقتطاعات مبالغ ضريبة الدخل من الرواتب والأجور للمستخدمين والموظفين للسنة المالية ٢٠٢٠ بما يتناسب مع حجم الإعفاءات الشخصية والعائلية التي أقرها قانون ضريبة الدخل والذي حدد حجم الإعفاءات الشخصية والعائلية بتسعة آلاف دينار لكل منها لعام ٢٠٢٠ وما يليه وضرورة توريد اقتطاعات الرواتب شهرياً عن أي مستخدم أو موظف زاد راتبه ودخله الشهري الإجمالي عن ٧٥٠ دينار علماً بأن النموذج المعتمد لهذه الغاية منشور على موقع الدائرة الإلكتروني على الرابط (www.istd.gov.jo) في أيقونة الخدمات - النماذج - نماذج ضريبية ٢٠١٩ والمحدث بتاريخ ٢٠١٩/٨/٤.

المعهد الضريبي الأردني يباشر عمله بورشة عمل تدقيق إقرارات المبيعات



باشر المعهد الضريبي الأردني الذي تم استحداثه في الدائرة مؤخراً ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة أعماله بعد ورشة تدريبية حول تطبيقات تدقيق إقرارات ضريبة المبيعات في الخامس من كانون الثاني الماضي.

وقال المدير العام حسام أبو علي إن إنشاء هذا المعهد جاء بهدف تأهيل المدققين الضريبيين فنياً ومهنياً وقانونياً وإدارياً للوصول بهم إلى المستوى المطلوب والوصول بالدائرة إلى طليعة المؤسسات المهنية المتميزة والرائدة على المستوى المحلي والإقليمي.

وأضاف أبو علي أن المعهد سيعمل على تعزيز وتنمية وتطوير المعرفة والمهارات والقدرات لدى موظفي الدائرة وموظفي القطاع العام والمعنيين في القطاع الخاص من شركاء الدائرة مما سينعكس إيجاباً على أدائهم ورفع كفاءتهم وفعاليتهم وتعزيز وتنمية المهارات الضريبية والمحاسبية لديهم وأشار إننا نطلع من خلال المعهد إلى عقد مذكرات تفاهم مع الجامعات الأردنية والمعاهد المتخصصة بالتدريب على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي وتبادل المعرفة المهنية والتجارب وأن يتم لاحقاً اعتماد المعهد الضريبي لمنح شهادات معتمدة ضمن المعايير المعترف بها وأشار أبو علي إلى أن المعهد سي العمل على تنظيم العمل المهني الضريبي بجميع مستوياته وفق الإطار الوطني للمؤهلات ومنح إجازة مزاولة المهنة (**شهادة خبير ضريبي**) للمتقدمين الناجحين لامتحان مزاولة المهنة الذي سيعقد بالمعهد حسب التعليمات التي ستصدر بهذا الشأن لاحقاً.

وكان المدير العام قد افتتح أول ورشة تدريبية يعقدها المعهد الضريبي الأردني بعنوان التطبيقات العملية في تدقيق إقرارات ضريبة المبيعات بمشاركة (٢٥) موظفاً وموظفة من مختلف مديريات الدائرة وأشار أبو علي إن هذه الورشة تهدف إلى تحسين إجراءات التدقيق الضريبي لضريبة المبيعات لمختلف القطاعات الاقتصادية التجارية والخدمية والصناعية وكذلك إلى تبادل التجارب والخبرات بين جميع المشاركين بما يضمن تطوير المعرفة والمهارات والقدرات ولتطوير آليات التدقيق الضريبي والحد من عمليات التهرب الضريبي من خلال الخصم المخالف كما وتحتاج إلى تطوير فنون التدقيق الضريبي والخروج بتصويبات لتحسين آليات التدقيق بما يخدم المدقق والمكلف في نفس الوقت وتميزت هذه الورشة باعتمادها عدد من المدربين الداخليين والخارجيين.

هذا وقد تم تخرج المشاركين في الورشة التي استمرت لمدة خمسة أيام والتي اشتملت على خمس جلسات حوارية تضمنت جلسة حوارية في التدقيق الفني للأرصدة المدورة وأخرى حول فنون تدقيق المشتريات المحلية واحتساب القيمة المضافة وثالثة حول المسوغات القانونية للتخصيم بالإضافة إلى جلسة حول فنون تدقيق واحتساب الضريبة غير القابلة للخصم وأخرها جلسة حول بنود الإقرار الضريبي.

واستمع المدير العام خلال حفل التخرج إلى عدة ملاحظات فنية وإدارية من المتدربين تسهم في المساعدة في تطوير وتحسين عملية تدقيق إقرارات ضريبة المبيعات للوصول إلى الطريقة الفضلى في الممارسات العالمية في تدقيق إقرارات ضريبة المبيعات.

وفي الختام قام المدير العام بتسليم الشهادات للخريجين بحضور مساعدي المدير العام والمحاضرين ومدير المعهد وعدد من مدراء المديريات.

اقتصر الحجز التحفظي على الضعف للمطالبات غير النقدية

أكّد مجلس الوزراء منتصف شباط الماضي على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتفعيل النصوص القانونية الواردة في قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة العامة على المبيعات بشأن قرارات الحجز التحفظي.

وشدد المجلس على ضرورة تفعيل نص المادة (٤٠/ب) من قانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٩ والمادة (٥٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات بحيث يقتصر الحجز التحفظي على ما يعادل ضعف قيمة الضريبة والغرامات والمبالغ الأخرى المرتبطة في حال كان الحجز يقع على المطالبات غير النقدية أمّا بالنسبة للمطالبات النقدية فيكون الحجز التحفظي بنسبة ١٠٠% فقط.

هذا وقد جاء القرار لغايات التخفيف عن المكلفين وحل الإشكاليات القائمة حول موضوع الحجز التحفظي.

مجلس الوزراء يوافق على أسس معايير التصنيع لمدخلات إنتاج المصانع

اعتمد مجلس الوزراء منتصف شباط الماضي أسس معايير التصنيع لمدخلات إنتاج المصانع خارج المناطق التنموية لسنة ٢٠٢٠ بهدف تنظيم عملية فرض الرقابة الجمركية على المصانع المتواجدة خارج المناطق التنموية والتي تقوم بإدخال البضائع "مدخلات الإنتاج" بصورة معفاة لغايات تصعيدها أو تجميعها.

كما وتحتاج هذه الأسس إلى تطبيق القرارات والأنظمة التي تمنع إعفاء بعض مدخلات الإنتاج بصورة أكثر فاعلية كقرار مجلس الوزراء الخاص بإعفاء مدخلات إنتاج البن والهياكل والمكسرات والإعفاءات الواردة في نظام أحکام وشروط إعفاء مصادر الطاقة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٥.

ويذكر أن هذه الأسس جاءت في ضوء تنسيق دائرة الجمارك مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والتمويل وهيئة الاستثمار ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

الدائرة تنظم آلية استقبال المفوضين والمنابين للحد من الاختلاط بين المراجعين والموظفين



افتتح المدير العام حسام أبو علي مكاتب خاصة لاستقبال المفوضين والمنابين الضريبيين ضمن مواعيد إلكترونية محددة مسبقاً في الطابق الأرضي من مبني الإدارة العامة بهدف الحفاظ على سلامة المراجعين والموظفين والحد من الاختلاط بينهم جاء ذلك بعد عودة الوزارات والمؤسسات للعمل نتيجة للتعطل بسبب جائحة كورونا.

وأوضح المدير العام أن هذه المكاتب ستعمل بموجب مواعيد مسبقة ومحددة بين المدقق الضريبي والمفوض أو المناب الضريبي لكافة مديريات الدائرة الرئيسية بحيث يتم تعقيمهما بعد كل جلسة وباستمرار ضمن إجراءات السلامة العامة.

وحيث أبو علي كافة المكلفين على استخدام الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الدائرة بدءاً من التسجيل في الضريبة إلى تحديث البيانات الشخصية مروراً بتقديم الإقرارات الضريبية وتدقيقها والحصول على بيان ضرائب وشهادة بالرقم الضريبي وكذلك الاستعلام عن المعاملات المتعلقة بالمكلف نفسه وإرفاق المعلومات وكشف الاقتطاعات وقسائم المعلومات إلكترونياً بالإضافة إلى الاشتراك في القائمة الذهبية وكذلك التقدم للتسوية والمصالحات وتقديم الاعتراضات على قرارات التدقيق وصولاً إلى الدفع الإلكتروني فالحصول على براءة الذمة ثم تحويل الردبات إلى البنك من خلال رقم الحساب الدولي (IBAN) الخاص بحساب المكلف البنكي والحصول على العديد من الخدمات الإلكترونية الأخرى. وأشار إلى أن أنظمة الدائرة المحسوبة تقوم بإرسال رسالة خلوية على هاتف المكلف في حال حدوث أي حركة على ملف المكلف الضريبي تعلميه بالإجراء الذي تم أولاً وبذكراً أن الدائرة كانت قد اتخذت كافة إجراءات الصحة والسلامة العامة والتباعد بين الموظفين لضمان سلامة موظفها ومراجعيها ضمن الدليل الإرشادي للعودة للعمل الصادر عن ديوان الخدمة المدنية.

المدير العام يلتقي رئيس وأعضاء جمعية خباء الضريبة



التقى المدير العام حسام أبو علي رئيس وأعضاء جمعية خباء ضريبة الدخل والمبوعات وبين أن هذا اللقاء يأتي تفعيلاً لمبدأ الشراكة مع القطاع الخاص واستمراً في منهجية التعاون المشترك.

وأشار أبو علي إلى أهمية هذه اللقاءات لإدامة التواصل بين الدائرة وبين الجمعية كشريك استراتيجي للدائرة وأكد على أهمية التعاون مع الجمعية وباقى مؤسسات المجتمع المدني من أجل محاربة التهرب الضريبي وتشجيع ومكافأة المكلفين الملزمين بالواجبات المرتبطة عليهم ودفع المبالغ المستحقة عليهم ووضعهم على القائمة الذهبية التي تم استخدامها مؤخراً لتكريم ومكافأة المكلفين الملزمين بأحكام القانون.

بدوره شكر رئيس الجمعية المحامي هاشم حمزه الدائرة ممثلة بمدیرها العام والمساعدين على حسن الاستقبال وعلى جهودهم في خدمة المكلفين

والموطنين أثناء فترة التعطيل جراء جائحة كورونا وسعهم الدؤوب من أجل حل جميع المشاكل الضريبية التي واجهت المكلفين أو المستشارين وفتح منصة لتقديم طلبات الحصول على تصاريح لتنقل المنابين الضريبيين أثناء فترة الحظر بكل كفاءة واقتدار كما وثمن حمزه الإجراءات التي تقوم بها الدائرة في مكافأة الملزمين بأحكام القانون ومكافحة التهرب الضريبي.

وفي ذات السياق تم مناقشة بعض الأمور والإجراءات واللاحظات التي تهم المكلفين والمنابين الضريبيين وتم مناقشة تفعيل الخدمات الإلكترونية على موقع الدائرة الإلكتروني وتسهيل عملية تقديم الإقرارات الضريبية.

بدوره أوعز المدير العام حسام أبو علي بدراسة الملاحظات التي قدمتها إدارة الجمعية من أجل تسهيل الإجراءات على متلقى الخدمة للوصول إلى تحقيق أهداف الإصلاح الضريبي ورفع كفاءة الإدارة الضريبية وبجوده عالية.

وقد حضر اللقاء من جمعية خباء ضريبة الدخل والمبوعات محمد الخصاونة أمين الصندوق وفيصل النجداوي أمين السر ورائد عساف وصلاح أبو زهرة وغسان الخطيب ومن الدائرة مساعدو المدير العام محمد غنيمات ووصفي الطراونة ومدير المعهد الضريبي د. ناصر الخطيب.

تخرج دورة في مكافحة غسل الأموال ومكافحة التهرب الضريبي



البنك المركزي الأردني بمشاركة (٤٠) مدفعاً ضريبياً من مختلف مديريات الدائرة بهدف تعريف المشاركين بمخاطر عمليات غسل الأموال بالطرق الحديثة.

وأبي علي أن هذه الدورة تعدّ من الدورات المهنية والمتخصصة التي يجب أن تتعكس على أداء المدققين الضريبيين وعلى عمليات وإجراءات مكافحة غسل الأموال ومكافحة التهرب الضريبي من خلال المعلومات والمهارات المكتسبة خلالها وأشار إلى ضرورة العمل على تحقيق العدالة الضريبية بما يوازن بين مصلحة الدائرة ومصلحة المكلف حسب التشريعات والإجراءات الضريبية النافذة.

وأكد أبو علي على وجوب تدعيم كافة قرارات التدقيق الضريبي بالمعززات التي تؤكد حق الخزينة العامة بالبالغ الضريبي المستحقة على المكلفين والابتعاد عن مفهوم التقدير وتعزيز مفهوم التدقيق الضريبي حسب معايير المحاسبة الدولية.

واشتمل برنامج الدورة التي استمرت لمدة يومين على محاضرات حول مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وعمليات التقييم المتداول لهذه العمليات بين الأردن والدول الأخرى بالإضافة إلى الطرق الحديثة المتبعة في مكافحة عمليات غسل الأموال والتحليل والتقييم لمخاطر هذه العملية على الاقتصاد الوطني.

وقام المدير العام بتوزيع الشهادات على الخريجين وتمنى لهم الاستفادة والإفاده من هذه الدورة وأشاد بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وقدم شكره للمدربين المعتمدين في هذه الدورة وحضر حفل التخرج مساعدو المدير العام وعدد من مدراء المديريات في الدائرة.

الرؤية

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على المستوى الإقليمي

الرسالة

ادارة الضريبة بكفاءة وفعالية لرفد خزينة الدولة بــ الإيرادات العامة من خلال تعزيز الإنزان الطوعي وتحفيز الرؤيا والثقافة الضريبية وتحسين بيئة الأعمال وتقديم خدمات ذات جودة عالية للحقيقة أفضل رضا ممكن لمنتقى الخدمة بالاعتماد على موارد بشرية مؤهلة وتشريعات ضريبية شفافة

السادة الزملاء

نفعو أسرة نحرير
دورية الضريبي كافية
الزميلات والزملاء الكرام إلى
المشاركة بنقدريع
مساهماته ومواضيع
أفكار من شأنها أن
نشرى دورية الضريبي ونقدم
الفائدة المرجوة إلى
الفئة المستهدفة
ونعمل على تعزيز
الوعي الضريبي لدى
الأخوة الزملاء والمكلفين .

للمشاركة

الانصال مع سكرنيرة
النحرير جمانه القضاة
هاتف ٤٦٤٤٤٤٤ فرع ٤٢٥

او من خلال البريد :
Jomana.AlQudah@ISTD.gov.jo

أخي المكلف

تحديث عنوان البريدي والكتروني وهاتفك الخلوي

يسهل إيصال الإشعارات والقرارات
والطلبات الضريبية إليك

ويجنبك أي تبعات قانونية
وفق أحكام قانون ضريبة الدخل
رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤

مديرية الاتصال والإعلام الضريبي



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أذراك للضريبة
واجب وطني

الأردن ...
نبنيه معاً

<http://www.istd.gov.jo>

المدير العام يثمن جهود المديريات والمراكز الفائزة بجائزة الخدمة الحكومية المتميزة



إربد* الكرك** معان*

مأدبا* البلقاء*



وجه المدير العام شكره للمديريات والمراكز الضريبية التي فازت بجائزة الخدمة الحكومية المتميزة المشاركة في الدورة الخامسة للجائزة وأثنى على جهود العاملين في مركز خدمات الكرك الذي حصل على **نجمتين**** وكذلك على جهود العاملين في مديرية ضريبة دخل ومبوعات إربد ومركز خدمات معان ومركز خدمات مأدبا ومركز خدمات البلقاء بفوزهم وحصولهم على تصنيف **نجمة واحدة*** وهذا تكون المديريات والمراكز الخمس المشاركة باسم الدائرة في هذه الدورة قد فازت بالجائزة.

كما وثمن المدير العام جهود جميع العاملين في الدائرة والقائمين على جائزة الخدمة الحكومية المتميزة وحث كوادر المديريات والمراكز الضريبية في جميع محافظات المملكة على بذل المزيد من الجهد للهبوط بمستوى الخدمات المقدمة لمراجعي الدائرة ودعا إلى الاستمرار بمواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات لتقديم خدمات مثل لدافعي الضرائب في الأردن.

كما وسلم عطوفته شهادات التصنيف الصادرة عن مركز الملك عبدالله الثاني للتميز لمدير مديرية إربد ومدراء المراكز الضريبية في كل من الكرك ومعان ومأدبا والبلقاء وأكد أن الدائرة بكل مديرياتها ومركزيها لن تألو جهداً في تقديم أفضل الخدمات لمكتفيها وتسعى إلى الوقوف على أفضل الممارسات الإدارية بما يحقق احتياجات وتوقعات متلقي الخدمة وحصولهم على خدمة متميزة وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

تخفيض الضريبة على ٧٦ سلعة انعكست على أسعارها



أكدت الدائرة أن جميع السلع الـ **٧٦** التي أعلنت تخفيض ضريبة المبيعات عليها بنسبة **٥٠%** بتاريخ **١٥ كانون الثاني** تخضع فعلياً لضريبة المبيعات ودرجة على جداولها المعنية على موقع الدائرة الإلكتروني.

وبينت الدائرة أن ما تم تداوله من ادعاءات كون هذه السلع غير خاضعة أصلاً لضريبة

المبيعات وبقصد التقليل من أهمية إجراء التخفيض المتخد بشأنها هو أمر عارٍ عن الصحة وهو ما تؤكدده جداول ضريبة المبيعات المتاحة لاطلاع الجميع عليها على موقع الدائرة الإلكتروني.

وحول مطالبات بعض المواطنين بتخفيض ضريبة المبيعات على سلع أساسية أخرى مثل الأرز والسكر والشاي أكدت الدائرة أن هذه السلع معفاة أصلاً من ضريبة المبيعات.

وأضافت الدائرة أنها ستقوم بتزويد الجهات المعنية بجدوال السلع الخاضعة للتخفيف لتعيمها على جميع التجار والباعة الذين يتعاملون ببيع هذه الأصناف والسلع ليتم تنفيذ نسب الضريبة المخفضة وإعادة برمجة أسعارها إضافة إلى تحديث جداول السلع والأصناف التي تم تخفيضها حسب بنود تصنيفها الدولي ووضعها على الموقع الإلكتروني بصورةتها النهائية.

وأقر مجلس الوزراء قرار تخفيض ضريبة المبيعات المفروضة على السلع والأصناف التي تم الإعلان عنها والخاضعة لنسبة **١٠%** لتصبح **٥%** والخاضعة لنسبة **٤%** لتصبح **٢%**.

يشار إلى أن الحكومة اتخذت عدة قرارات وإجراءات لتحفيز الاقتصاد وتحسين جودة الخدمات ومستوى معيشة المواطنين من بينها زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري وتخفيض أسعار سلع أساسية وأدوية وتخفيض بعض الرسوم على العديد من الخدمات.

الحصول على الرقم الضريبي الإلكتروني

اطلاقت الدائرة بداية العام الجاري خدمة التسجيل وإصدار رقم ضريبي إلكترونياً للمستخدمين والأفراد والشركات ضمن منظومة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الدائرة لمكتفيها على موقعها الإلكتروني.

ويأتي اطلاق هذه الخدمة للتخفيف على المواطنين من عناء المراجعة الشخصية لمديريات الدائرة ومركزيها الضريبية حيث أصبح بإمكان أي شخص من المستخدمين والأفراد الحصول على الرقم الضريبي والتسجيل في ضريبة الدخل عبر الموقع الإلكتروني للدائرة من خلال الدخول إلى الرابط (www.istd.gov.jo) والتسجيل في ضريبة الدخل للمستخدمين والأفراد والشركات من خلال ادخال الرقم الوطني ورقم القيد المدني ورقم الهاتف الخلوي والبريد الإلكتروني ومصادر الدخل.

ورشة عمل حول تطبيقات قانون رسوم طوابع الواردات



أكمل المدير العام حسام أبو علي على ضرورة الالتزام بتطبيق قانون رسوم طوابع الواردات وإنفاذ أحكامه على كافة العقود والمعاملات والاتفاقيات التي تتم أو تنفذ داخل المملكة وأشار إلى أن فرض هذه الرسوم يتم على العقود والمعاملات وليس على المستندات كما كان معمولاً به سابقاً وبين أن الأصل في استيفاء رسوم الطوابع أن يتم عند تنظيم المعاملات والعقود وليس عند تنفيذها وأوضح أبو علي العديد من الجوانب والأسس والآليات المتعلقة بتطبيق هذه الرسوم من حيث مواعيد ونسب الاستيفاء والجهة الملزمة بتوريد الرسوم حسب الاتفاقيات البينية المبرمة بين المتعاقدين في القطاعين العام والخاص.

جاء ذلك أثناء محاضرة القاها المدير العام في ورشة العمل التي عقدها المعهد الضريبي في الدائرة حول تطبيقات قانون رسوم طوابع الواردات في مبنى الإدارة العامة بمشاركة ٢٥ مدققاً ضريبياً من مديريات كبار المكلفين ووحدة الشؤون القانونية ومديرية القضايا بهدف تعريفهم بالجوانب التطبيقية لهذا القانون وأليات وأسس تطبيقه وضرورة التأكيد من استيفاء هذا الرسوم على أي معاملات تبرز لهم أثناء عملية التدقيق الضريبي. هذا ودار حوار موسع أجاب خلاله المدير العام على أسئلة المشاركين في الورشة حول آليات وأسس وشروط تطبيق هذه الرسوم وواجبات المدقق الضريبي والموظف العام حيال إنفاذ هذا القانون واستيفاء هذه الرسوم وغراماتها في حال كانت تلك الرسوم غير مستوفاة.

[بقية المنشور على الصفحة الثالثة](#)

المدير العام يلتقي القطاع التجاري في غرفة تجارة عمان

وطالب رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق بإجراء تعديلات على قانون الضريبة المعدل لضمان تحقيق العدالة بين القطاعات الاقتصادية ومراعاة الظروف الاستثنائية مشيراً إلى وجود تعاون مستمر مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتوعية القطاع التجاري بالتعديلات التي طالت قانون ضريبة الدخل والمبيعات الذي بدأ تطبيقه مطلع العام الماضي.

وطرح رؤساء النقابات والجمعيات التجارية خلال اللقاء العديد من الملاحظات التي تتعلق بالتشريعات والإجراءات الضريبية تركزت على عملية الحجز على الأموال والغرامات ونظام الفوترة والتطوارات التشريعية لقانون ضريبة الدخل. هذا وقد قام المدير العام على هامش اللقاء بافتتاح مكتباً للدائرة في غرفة تجارة عمان لتقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها التجار والمستثمرين بالإضافة إلى الإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل والمبيعات على أن يفتح أبوابه طيلة أيام الدوام الرسمي بالإضافة إلى يوم السبت خدمة للقطاع التجاري.

تخفيض ضريبة المبيعات على الكمامات ومعقم اليدى الى ١%

ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء جائحة فيروس كورونا أصدر مجلس الوزراء قراراً **[بإعفاء الكمامات ومعقمات اليدى (المابيجين)]** من الضريبة العامة على المبيعات بهدف تخفيض وضبط أسعارها لتكون في متناول الجميع ويدرك أن تلك المواد كانت تخضع لضريبة المبيعات بنسبة ١٦%.

ولتمكن المصانع من تخصيم ضريبة المبيعات على مدخلات إنتاج تلك المواد وللتخفيض على المواطنين تم تعديل قرار مجلس الوزراء لتصبح النسبة ١% بدلاً من إعفائها لغايات التخصيم والتسهيل على القطاع الصناعي.

٣٠ حزيران الجاري آخر موعد لتقديم إقرارات ضريبة الدخل لسنة ٢٠١٩

موقع الدائرة الالكتروني
www.istd.gov.jo



- اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والأجور لا يعفي المكلفين الذين تتجاوز دخولهم السنوية الحد المقرر للإعفاءات من تقديم إقرارات ضريبة الدخل.
- الشخص الطبيعي (المستخدمين والأفراد) ملزم بتقدیم إقرار ضريبة الدخل في حال تجاوز دخله الجمالي من أي مصدر من مصادر الدخل من أي نشاط من أنشطة الأعمال بما فيها الرواتب والأجور عن ١٠ ألف دينار غير المعيل و ٢٠ ألف دينار للمعيل.
- التأخير في تقديم الإقرار يعرضك للغرامات التي نص عليها القانون:

 - ضريبة مضافة لعدم تقديم الإقرار الضريبي.
 - غرامة بواقع ٤ بالألف من قيمة المبالغ الضريبية المستحقة عن كل أسبوع تأخير أو أي جزء منه.

ارتفاع تحصيلات الضريبة خلال ٢٠١٩ إلى ٣٢٣ مليار دينار

البدء في إجراءات تطبيق نظام الفوترة

أشار المدير العام أنه تم إعداد نظام لتنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها واستكمال الإجراءات الدستورية لإقراره حسب النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ وكذلك تم إعداد التعليمات التنفيذية لتطبيق نظام الفوترة والرقابة عليها لسنة ٢٠١٩ وبين أنه تم بالتعاون والتنسيق مع كافة القطاعات الاقتصادية من غرف صناعة وغرف تجارة ونقابات مهنية وجمعيات مهنية والاتفاق مع كافة القطاعات الاقتصادية والنقابات المهنية على الآلية المناسبة لتطبيق نظام الفوترة الوطني والجهات التي تم التعاون والتنسيق معها هي كل من غرفة صناعة الأردن وغرفة صناعة عمان وغرفة صناعة الزرقاء وغرفة تجارة عمان وغرفة تجارة إربد وغرفة تجارة الزرقاء وكل من نقابة الصيادلة ونقابة المهندسين الزراعيين ونقابة أطباء الأسنان ونقابة المحامين وجمعية المحاسبين القانونيين وجمعية خبراء الضرائب.

وقال ان الدائرة قامت بإعداد مسودة شروط دعوة العطاء لطرح عطاء الفوترة الوطني بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي وتحويلها إلى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لاستكمال الإجراءات اللازمة لنظام الفوترة الذي يمكنه من شمول جميع المكلفين في النظام.

كما تم إعداد نظام محospب للمهن يتضمن أركان الفاتورة المنصوص عليها في نظام تنظيم شؤون الفوترة والرقابة عليها ويمكن لأي مكلف الاستفادة من هذا النظام من خلال إنشاء **USER NAME** على موقع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات واستخدامه في جميع عمليات البيع ويمكن الحصول عليه دون مقابل.

تطوير وتحسين الإدارة الضريبية

بدأت الدائرة باتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف تحسين وتطوير الإدارة الضريبية منها ما يلي:

١. المسح الميداني: أعلن المدير العام انه بهدف تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين المتزمن والتيسير عليهم في تسديد التزاماتهم الضريبية قامت الدائرة بتطوير إجراءات الإدارة الضريبية وكان من أبرز هذه الإجراءات البدء في إجراء مسح ميداني لتسجيل المكلفين البالغين حد التسجيل حيث تم البدء في إجراء المسح الميداني لتوعية وتنقيف المكلفين الذين تزيد مبيعاتهم عن حد التسجيل بضرورة التسجيل تجنباً لايقاع الغرامات وتسجيлем إجبارياً حيث بلغ عدد المكلفين الذين تم تسجيлем في شبكة الضريبة العامة على المبيعات حوالي ١٥٠٠ مكلف.

٢. فصل هيئات الاعتراض عن التدقيق: حيث أوضح أبو علي انه تم فصل هيئات الاعتراض عن التدقيق الضريبي بحيث أصبحت مرحلة الاعتراض مستقلة تتبع مديرية مستقلة غير المديرية التي تم تدقيق الإقرارات الضريبية فيها وأشار إلى أنه تم إصدار تعليمات بعدم صرف أية مبالغ من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات لأي جهة لا بعد الحصول على براءة ذمة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

٣. إعادة النظر في إجراءات الحجز وواقعة الحجز: قال حسام أبو علي انه تم إعادة النظر في تعليمات الحجز على المخالفين عن تسديد الضريبة المستحقة عليهم بشكل يحافظ على حقوق الخزينة ويخفف العبء على المكلفين وبحيث شملت هذه التعديلات الإجراءات التي يتوجب تنفيذها من قبل المدقق الضريبي وواقعة الحجز.

٤. توسيع مهام وصلاحيات المراكز الضريبية في المحافظات: أعلن المدير العام عن قيام الدائرة بتأهيل مدققي الضريبة في المراكز الضريبية في المحافظات لتدقيق إقرارات ضريبة المبيعات بالإضافة إلى إقرارات ضريبة الدخل بحيث يصبح المركز الضريبي في المحافظة يقدم كافة الخدمات الضريبية لملاكي المحافظة وعدم الحاجة لمراجعتهم مركز الإدارة العامة للدائرة.

٥. اعتماد مدونة سلوك وظيفي خاصة بموظفي دائرة الضريبة: أشار أبو علي إلى أنه تم إقرار مدونة السلوك الوظيفي التي تؤدي إلى استقلالية وحيادية ومهنية المدقق الضريبي وترتقي بالمعايير لدى المدققين في دائرة الضريبة وفقاً للممارسات الدولية مما يساهم في رفع كفاءة التدقيق.

٦. تعديل الهيكل التنظيمي لدائرة الضريبة لرفع كفاءة التدقيق:- قال

المدير العام انه تم تعديل نظام تنظيم الدائرة بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للدائرة بشكل يلي الحاجة لتطوير الإجراءات في تحسين العدالة الضريبية بين المكلفين والتيسير عليهم باستكمال إجراءاتهم للإقرارات الضريبية وسرعة حصولهم على الخدمات الضريبية وبراءة الذمة الضريبية وذلك باستحداث مديريات: **المهني/الموظفين والقطاعات/ المسجلين في المناطق التنموية والحرجة/المعهد الضريبي/الفوترة.**

٧. اعتماد التدقيق وفق مبدأ فرق التدقيق على القطاعات:- تم تعديل آلية عمل التدقيق من التدقيق الفردي إلى فرق عمل للتدقيق على

المكلفين حسب القطاعات بشكل يمكن من رفع كفاءة التدقيق وتحقيق العدالة بين ملاكي القطاع.

وبين حسام أبو علي انه تم التوسيع في الخدمات الإلكترونية المقدمة للمكلفين بحيث شملت السماح بالحصول إلكترونياً على براءة الذمة الضريبية والحصول على الرقم الضريبي وشهادة التسجيل الضريبي بالإضافة إلى خدمات تقديم الإقرار الضريبي ودفع الضريبة من قبل المكلفين والحصول على بيان ضرائب دخل ومبيعات وإجراء التعديلات على معلومات المكلف وتقديم قسمات المعلومات وتقديم اقتطاعات الموظفين والمستخدمين وتقديم اقتطاعات أخرى وأعلن حسام أبو علي إن قيمة مبالغ الدفعات التي تم تسديدها إلكترونياً خلال عام ٢٠١٩ بلغت (٢,٦) مليار دينار وبلغ عدد المكلفين المشتركين والمسجلين في خدمات الحكومة الإلكترونية حتى عام ٢٠١٩ (٢٩٣,١٧٨) مكلف.

جدول رقم ٢

رصيد تراكمي لعدد القضايا في نهاية كل عام ٢٠١٧-٢٠١٩

السنة	عدد القضايا تراكمي	المبالغ المحصلة
31/12/2017	2721	243709060
31/12/2018	2056	133280827
31/12/2019	1475	178753565

ضيف العدد



الاسم:- أليس عيسى موسى الحاج
الوظيفة:- مدقق ضريبي مفوض
مكان وتاريخ الولادة:- الزرقاء ١٩٧٣/٨/١
الحالة الاجتماعية :- متزوجة - ولديها اربعة أبناء
البريد الإلكتروني:- ALis.ALHaj@ISTD.GOV.JO

المؤهلات العلمية:-

تحمل الزميلة درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة من الجامعة الأردنية لعام ١٩٩٥ وكانت قد حصلت على الثانوية العامة من مدرسة النصر في العاصمة عمان عام ١٩٩١ بمعدل جيد جداً الفرع الأدبي.

الوظيفة الحالية:- مدقق ضريبي مفوض في مديرية مكافحة التهرب الضريبي.

الوظائف السابقة:-

- التحقت الزميلة بدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في عام ٢٠٠٥ بوظيفة مقدر.
- مقدمة في مديرية المعلومات والاقتطاعات من عام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠٠٦.
- مقدمة في مديرية دافعي الضرائب القطاع التجاري الاول من العام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١٣.
- مقدمة في قسم إدارة التدقيق ب Directorate of Audit الضريبي من عام ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٧.
- تعمل حالياً مقدمة ضريبية في مديرية مكافحة التهرب الضريبي.

الدورات التدريبية:-

- دورة استثمار الوقت ومواجهة ضغوط العمل.
- دورة تدريب مدربين.
- المحاسب القانوني الأردني.
- التحليل المالي.
- معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية.
- نظام التشغيل windows 7 / الدائرة.
- محاسبة الضرائب.

حكمتي في الحياة :-

الحياة متعبة ولكن طاعة الله مسعدة.

نصيحة للإخوة الزملاء:-

مهما بلغت مكانتك ومنزلك وحسبك ونسبك

فلست أعلى من النبي صلى الله عليه وسلم.

فتواضع ... كما كان حبيبك ...

رسالة للمكلفين:-

إجراءات مكافحة التهرب الضريبي

لا تعيق الاستثمار أو عمل المستثمرين بل هي إجراءات

لإحقاق العدالة ومنع التجاوز على القانون.

المدير العام وأسرة الدائرة ينعيون بمزيد من الحزن والأسى الزميلين المرحوم "محمد خير" المرشدة المرحوم عمر محمود الدراويش

ينعي مدير عام وأسرة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمزيد من الحزن والأسى الزميلين
"محمد خير" المرشدة وعمر محمود الدراويش



الذين انتقلا إلى رحمة الله تعالى سائلين الله سبحانه وتعالى
أن يتغمد الفقيدين بواسع رحمته ويسكنهما فسيح جنانه
ويتقدمون من ذوي الفقيدين الكرام
بأحر مشاعر التعزية والمواساة.



رحم الله الزميلين الذين كانا قدوة لزملائهم في العمل ومثالاً
في الأخلاق الحسنة وشعلة من النشاط والعطاء
هذا وقد شارك العديد من الزملاء والزميلات من المدراء
ورؤساء الأقسام والموظفين في تشييع جثمان الزميلين المرحومين
بإذن الله تعالى إلى مثواهم الأخير.

**رحم الله الزميلين "محمد خير" المرشدة وعمر الدراويش واسكنهما فسيح جنانه
وألهم ذويهم الصبر والسلوان**
وإنا لله وإنا إليه راجعون

الدائرة طالب الشركات والمنشآت بتوريد الاقطاعات وكشوفها بشكل شهري

طلبت الدائرة من الشركات والمنشآت توريد الاقطاعات الضريبية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل وتعليمات اقتطاع الضريبة وتوريدها خلال الشهر التالي لاقتطاعها وضرورة سرعة توريد الاقطاعات من الرواتب وبدل الخدمات والدفعات لغير المقيم تجنباً للعقوبات القانونية المنصوص عليها في أحكام قانون ضريبة الدخل حيث إن أحكام المادة (٣/ج) من تعليمات اقتطاع ضريبة الدخل رقم (٢ لسنة ٢٠١٩) وتعديلاتها تضمنت أن يتم توريد المبالغ المقطعة إلى الدائرة وفق النموذج المعتمد خلال ثلاثة أيام من تاريخ دفع المبالغ المحددة في هذه المادة باعتبارها دفعة على حساب الضريبة المستحقة على المكلف.

وبينت الدائرة أن أحكام المادة (٦/ب/١) من تعليمات اقتطاع ضريبة الدخل وتعديلاتها رقم (٢ لسنة ٢٠١٩) وتعديلاتها توجب على صاحب العمل من القطاع الخاص أو القطاع العام تزويد الدائرة خلال الشهر التالي الذي يلي نهاية كل شهر بكشف يتضمن الأسماء الرباعية لكافة الموظفين المستخدمين حسب الرقم الضريبي أو الرقم الوطني أو رقم الضمان الاجتماعي ورواتبهم وأجورهم الإجمالية الشهرية والضريبة المقطعة عنهم خلال الشهر المنتهي وتحميل كشوف الاقطاعات بشكل شهري إلكترونياً وليس سنوياً كما كان معمولاً به سابقاً.

ودعت الدائرة مسؤولة الشؤون المالية والإدارية في الشركات والمنشآت التي لديها اقتطاعات من الرواتب وبدل الخدمات وأية دفعات أخرى إلى إرسال كشوفات الموظفين الشهرية والاقطاعات الأخرى إلكترونياً من خلال تحميلاها على نظام خدمات الحكومة الإلكترونية على موقع الدائرة WWW.ISTD.GOV.JO باستخدام اسم المستخدم والرقم السري للشركة من خلال الدخول إلى لوحة الاقطاعات على شريط القوائم.

وأكدت الدائرة ضرورة تناسب الاقطاعات مع حجم الإعفاءات الشخصية والعائلية التي أقرها قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ والذي حدد حجم الإعفاءات الشخصية والعائلية بتسعة آلاف دينار لكل منها لعام ٢٠٢٠ وما يليه وضرورة توريد اقتطاعات الرواتب شهرياً اعتباراً من بداية عام ٢٠٢٠.

كما ودعت الدائرة الشركات للتقيد بأحكام المادة (١٢/١) من قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ وتعديلاته وتوريد المبالغ الضريبية المقطعة من بدل الخدمة والبالغ نسبتها ٥% من قيمة الخدمات المقدمة لها من أي شخص اعتباري مقيم كأتعاب أو أجور أو ما ماثل ذلك لأي شخص مقيم من الأطباء والمحامين والمهندسين ومدققي الحسابات والخبراء والمستشارين والمفوضين عن المكلفين ووكلاء ووسطاء التأمين وإعادة التأمين والمحكمين والسماسرة والوكالء والوسطاء بالعمولة والوسطاء الماليين ووسطاء الشحن بالعمولة.

كما بينت الدائرة أنه في حال وجود أي فروقات في مبلغ ضريبة الدخل المقطعة بين المدخل على النظام المالي للدائرة وبين ما أورده المكلف على كشف الدخل السنوي فيتم عندها مراجعة الشركة الدافعة للوصول المالي التي قامت بتوريد الاقطاع تصويب الوضع.

حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع مستشفى البشير



نفذت الدائرة حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم في مستشفى البشير بمشاركة ١١٩ موظفاً ومراجعأً في مبنى الإدارة العامة للدائرة الرئيسية وقد بلغ مجموع الوحدات المتبرع بها ٩١ وحدة من مختلف زمر الدم. ويأتي تنفيذ هذه الحملة ضمن استراتيجية الدائرة للمسؤولية المجتمعية التي انتهجهها الدائرة إيماناً منها بخدمة المجتمع المحلي. ويدرك أن هذه الحملة هي الحملة العاشرة على التوالي التي تقوم بها الدائرة وكان آخرها حملة للتبرع بالدم لصالح مستشفى الجامعة الأردنية في آذار ٢٠١٩.

هيئة الاستثمار المرجعية لكافة الأمور المتعلقة بالاستثمار

حرصاً على تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية في المملكة ورغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتمكين وتحفيز الاستثمارات المحلية وتوفير أقصى درجات الشفافية في التعامل مع موضوع الاستثمار والمستثمرين قرر مجلس الوزراء توحيد كافة المرجعيات المعنية بالعملية الاستثمارية في هيئة الاستثمار وضم المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة تحت مظلة الهيئة وأكّد على جميع الوزارات توجيه المستثمرين لهيئة الاستثمار وإعطاء الكتب الصادرة عن الهيئة صفة الاستعمال.

اطلاق منصة لتقديم طلبات العضوية للقائمة الذهبية

أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات منصة لتقديم طلبات العضوية للقائمة الذهبية لمكلفي الدائرة على الصفحة الرئيسية على الموقع الإلكتروني للدائرة وقد تضمنت المنصة التعريف بالقائمة الذهبية وشروط ومتطلبات وطريقة الانضمام لعضوية القائمة الذهبية والمزايا التي تمنحها الدائرة لاعفاء هذه القائمة. كما تضمنت المنصة نموذج طلب الانضمام للقائمة الذهبية لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات وقد جاء إطلاق هذه الخدمة لزيادة الالتزام والاستجابة الطوعية لدى المكلفين وتقديم خدمات مثل لهم.

المعهد الضريبي الأردني يستأنف نشاطاته

عقد الدورات وورش العمل عن بعد عبر تطبيق TEAMS

واصل المعهد الضريبي الأردني نشاطاته بعد تعطل الوزارات والدوائر الحكومية نتيجة لجائحة كورونا بعقد الورش التدريبية والدورات عن بعد عبر التطبيق الإلكتروني Teams ضمن خطة تدريبية أعدت خصيصاً لعقد تلك الدورات والورش عن بعد. وعقد المعهد الضريبي ورشة عمل عن بعد بعنوان التقرير المالي الدولي IFRS رقم (١٦) لعقود الإيجار هدفت هذه الورشة إلى تعريف المشاركون بأهداف ونطاق المعيار المالي الدولي والمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بمشاركة ١٣ مدقاً من مدققي مديرية كبار المكلفين حيث قام بعملية التدريب المفوض الضريبي ماهر الرموني.

توريد المساهمة الوطنية بشكل منفصل

دعت الدائرة المكلفين الملزمين بدفع مبالغ المساهمة الوطنية بتوريد دفعاتها بشكل منفصل ومستقل عن مبالغ ضريبة الدخل المستحقة عليهم وأوضحت الدائرة انه يتوجب أن ترافق دفعات المكلفين نصف السنوية دفع ما يتربّب من نسبة المساهمة الوطنية المتعلقة بها بشكل مستقل وبينت أنه بإمكان المكلفين الملزمين بدفع مبالغ المساهمة الوطنية الدفع من خلال أنظمة الدفع الإلكترونية التي تم برمجتها بما يتناسب مع عملية دفع كل حساب على حده.

وأشارت الدائرة إلى أن أحكام قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ العدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٨ نصت على أن نسبة حساب المساهمة الوطنية تتحسب من الدخل الخاضع للضريبة وبنسبة ٦% للبنوك وشركات توزيع وتوليد الكهرباء وبنسبة ٧% لشركات تعداد المواد الأساسية و ٤% لشركات الوساطة المالية والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.

كما نصت أحكام القانون أن نسبة حساب المساهمة الوطنية تتحسب من الدخل الخاضع للضريبة بنسبة ٢% لشركات الاتصالات الأساسية والتأمين وإعادة التأمين و ١% بالمائة لباقي الأشخاص الاعتباريين و ١% بالمائة من الدخل الخاضع للضريبة مما يزيد على ٢٠٠ ألف دينار للشخص الطبيعي. وأكّدت الدائرة ضرورة عدم دمج دفعات ضريبة الدخل المستحقة مع دفعات حساب المساهمة الوطنية ودفع كل حساب على حده كون أن لكل منها حساب مالي مستقل عن الآخر.

الوعي الضريبي

رئيس التحرير : د. محمود أبو الكشك زريقات

سكرتير التحرير : جمانه القضاه

تدقيق لغوی : منى أبو ملوح - المتابعة والتنفيذ : احمد الرجوب
طباعة والتسيير : ناصر النواصره



وزارة المالية
دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

قسم الدائرة - ٤٦٤٤٤ - مركز الاتصال ٤٦٢٤٥٧٧ - فاكس ٤٦٢٤٥٩٩ - ص.ب ٤٨٠٨٨ - الرمز البريدي ١١١٨٤ - البريد الإلكتروني www.istd.gov.jo

إن الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي الدائرة